إدارة التنمية المحلية في الجزائر: المفاهيم والآليات

أ. شيبوط سليمان
جامعة الجلفة

أ. نوي طه حسين
جامعة الجلفة

المقدمة:

شهدت السنوات الماضية اهتماما متزايدا بموضوع الإدارة المحلية، وقد جاء هذا الاهتمام في إطار الاتجاه إلى توسيع نطاق مشاركة المواطنين ودورهم في عملية الحكم، وتقليص أدوار الدولة ومنح القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني دورا أكبر في عملية التنمية. وقد عبرت عن ذلك الاهتمام تقارير البنك الدولي عن التنمية في العالم تحت العديد من العناوين مثل "**جعل الدولة أكثر قربا من الناس**"، و"**التحول إلى المحليات**"، و"**تحقيق اللامركزية وإعادة التفكير**". لذا فإن الإدارة المحلية تحتل مركزا هاما في نظام الحكم الداخلي، كما تقوم بدور فعال في التنمية الاقتصادية، وتتميز بأنها إدارة قريبة من المواطنين نابعة من صميم الشعب. كما تعد الإدارة المحلية الأسلوب الأقرب للحفاظ على النظام العام في الدولة لما يتمتع به كل من **رئيس المجلس الشعبي البلدي** و**الوالي** من صلاحيات في هذا المجال.

ولعل نجاح أو فشل عمليات التنمية المحلية يعتمد إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق في **إدارة التنمية المحلية**، لذلك يستوجب مشاركة بين الإدارة المحلية والمواطنين وجمعيات المجتمع المدني من أجل إنجاح برامج وخطط التنمية المحلية، وتحقيق حاجات المواطنين ورفع مستوى معيشتهم، مما يلبي احتياجات المجتمع المحلي.

ولقد حاولت بعض الدول النامية إرساء مبدأ اللامركزية، ومنها الجزائر التي حاولت إرساء هذا المبدأ الذي يعتبر أهم وسيلة لتحقيق التنمية المحلية سواء على المستوي المحلي أوالوطني، و يتضح هذا جليا من خلال الصلاحيات الواسعة التي أوكلت للجماعات المحلية – **الولاية و البلدية** – عبر الإصلاحات المستمرة، حيث نظم المشرع الجزائري الإدارة المحلية من خلال المادة 15 و16 من الدستور ومن خلال النصوص القانونية لكل من القانون 90- 08 المتضمن **قانون البلدية** والقانون 90- 09 المتضمن **قانون الولاية** اللذان حددا إستراتجية سير عمل الإدارة المحلية من أجل ضمان فعالية تقديم الخدمات للمواطن، وأسندت لها مهمة إدارة المرافق المحلية للنهوض بمشاريع التنمية على المستوى المحلي، وذلك في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

أولا: مفاهيم خلفية

من الضروري تحديد بعض القضايا المفاهيمية التي مازالت تثير كثيرا من الجدل بين الباحثين المختصين في مجال الاقتصاد والسياسة والإدارة العامة. ولذلك سوف نتعرض إلى مفهوم التنمية المحلية، والإدارة المحلية، والحوكمة المحلية، وإدارة التنمية المحلية فيما يلي:

1. التنمية المحلية:

تعرف التنمية المحلية على أنها "العملية التي بواسطتها يمكن تحقيق التعاون الفعال بين الجهود الشعبية والجهود الحكومية للارتفاع بمستوى التجمعات المحلية والوحدات المحلية اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا وحضاريا وإدماجها في منظومة التنمية القومية بأكملها لكي تشارك مشاركة فعالة في التقدم على المستوى القومي"[1].

ويعرفها **محي الدين صابر** الذي يعتبرها " مفهوم حديث لأسلوب العمل الاجتماعي والاقتصادي في مناطق محددة يقوم على أسس وقواعد من مناهج العلوم

[1] عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2001، ص 13.

الاجتماعية والاقتصادية، وهذا الأسلوب يقوم على إحداث تغيير حضاري في طريقة التفكير والعمل والحياة عن طريق إثارة وعي البيئة المحلية وأن يكون ذلك الوعي قائما على أساس المشاركة في التفكير والإعداد والتنفيذ من جانب أعضاء البيئة المحلية جميعا في كل المستويات عمليا و إداريا" [2].

ورغم الاختلاف وتباين وجهات النظر حول مفهوم التنمية المحلية إلا أنه يمكن تعريفها بأنها السياسات والبرامج التي تتم وفق توجهات عامة لإحداث تغيير مرغوب فيه في المجتمعات المحلية بهدف رفع مستوى المعيشة وتحسين نظام توزيع الدخول، وهي عملية شاملة فهي وأن كانت تبدو عملية اقتصادية إلا أن هدفها في نهاية المطاف هدف اجتماعي، وبناء عليه يمكن تلخيص مفهوم التنمية المحلية في أربعة عناصر أساسية:

- **الشمول:** بمعنى أن التنمية المتكاملة يجب أن تغطي برامجها كافة مجالات احتياجات المجتمع الصحية والاقتصادية والتعليمية والأسرية والعمرانية...الخ، ولجميع فئات المجتمع من رجال ونساء وأطفال وشباب وشيوخ...الخ.
- **التوازن:** لايعني التوازن إهمال جانب من جوانب مجالات أو برامج التنمية المحلية، وإنما يعني تحديد معدلات الاستثمار في كل مجال بالنسب الملائمة، حيث قد يقتضي الأمر في ظروف ما زيادة جرعة الخدمات التعليمة أو الصحية أو الاقتصادية....الخ، وتعديل نسب هذه البرامج أو درجة الاستثمار فيها بالنسبة لغيرها تحقيقا للتوازن الذي يتطلبه تحريك التنمية في مجتمع ما.
- **التنسيق:** ومع صفة الشمول والتوازن الأمر يتطلب قدرا مناسبا من التنسيق لمنع التداخل بين البرامج ولتحديد الأدوار وتوقيتها على ضوء وضوح أهداف عملية التنمية.
- **التعاون والتفاعل الإيجابي:** يجب أن يكون هناك تعاون وتأثير متبادل بين أنشطة المجتمع وعناصر الحياة الاجتماعية سواء كانت أجهزة التنمية حكومية أو غير

[2] كمال التابعي، **تقريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم الاجتماع)**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993، ص 23.

حكومية، وألا يترك هذا التعاون للصدفة، بل يتعين إيجاد المناخ والتنظيم الملائمين للتعاون البناء أو التفاعل الإيجابي بين هذه الأجهزة، حتى يكون تأثيرها المتبادل إيجابيا لدعم بعضها البعض، ولا يكون هذا التأثير المتبادل سلبيا يعيق بعضها البعض.

2. الإدارة المحلية:

عرف نظام الإدارة المحلية منذ زمن بعيد، غير أنه لم يأخذ شكله القانوني وسمته النظامي إلا بعد قيام الدولة الوطنية أو القطرية الحديثة، ذلك أن الدولة الحديثة ازدادت أعباؤها تجاه المواطنين، مما جعل نقل أو تفويض بعض هذه الأعباء إلى وحدات محلية أمرا لا مفر منه. إن الإدارة المحلية لم تحظ بالدراسات الأكاديمية إلا منذ وقت قريب. فقد بدأ الإهتمام بهذا الحقل العلمي من جانب رجال القانون والسياسيين أواخر القرن التاسع عشر، وبقيت دراسة الإدارة المحلية فرعا من دراسة القانون العام ليصبح علما قائما بذاته.

بناءا على ذلك فإن نظام الإدارة المحلية كظاهرة قانونية لها سياق تاريخي، ففي إنجلترا لم يكن للمدن مجالس محلية يشترك فيها المواطنون قبل عام 1835م، ولعل أول تشريع صدر في هذا المجال هو قانون الإصلاح عام 1832م . ثم توالى بعد ذلك ظهور التشريعات المنظمة للحكم المحلي بها. أما فرنسا فلم تنشأ بها المجالس المحلية إلا في عام 1833م ولم تعط تلك المجالس حق إصدار القرارات الإدارية إلا في عام 1884م.

وتكتسي الإدارة المحلية أهمية بالغة نظرا لأهميتها بالنسبة لكيان الدولة وقوامها، فهي تبنى على أساس دستوري من جهة، ومن جهة أخرى بحكم حاجة المواطن إلى هذا الأسلوب في التنظيم الإداري لغرض تقريب الإدارة من المواطن وكذا تميز المصالح المحلية عن المصالح القومية، كما تعد الإدارة المحلية الأسلوب الأقرب للحفاظ على النظام العام في الدولة لما يتمتع به كل من رئيس المجلس الشعبي البلدي والوالي من صلاحيات في هذا المجال .

حيث نظم المشرع الجزائري الإدارة المحلية من خلال المادة 15 و16 من الدستور ومن خلال النصوص القانونية لكل من القانون 90- 08 المتضمن قانون البلدية والقانون 90- 09 المتضمن قانون الولاية اللذان حددا إستراتجية سير عمل الإدارة المحلية من أجل ضمان فعالية تقديم الخدمات للمواطن.

وبازدياد وظائف ومهام السلطة المركزية أسندت مهمة إدارة المرافق المحلية إلى سلطات محلية منتخبة تمثلت في الولاية و البلدية أو ما يطلق عليه بالجماعات المحلية، وتعرف **الولاية** بأنها جماعة لامركزية ودائرة حائزة على السلطات المتفرقة للدولة تقوم بدورها على الوجه الكامل و تعبر على مطامح سكانها، لها هيئات خاصة أي مجلس شعبي وهيئة تنفيذية فعالة[3]، ويعرفها قانون 09/90 بأنها: جماعة عمومية إقليمية تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تشكل مقاطعة إدارية للدولة[4].

وتعمل الولاية علي تحقيق التنسيق والتعاون بين وظائف واختصاصات البلديات و بين مهام السلطة المركزية في الدولة، و تقوم بتحقيق التوازن بين المصلحة المحلية الإقليمية والمصلحة العامة في الدولة. أما فيما يخص الهيئة الثانية في الدولة والمتمثلة في **البلدية** حيث يعرفها قانون 08/90 بأنها: الجماعة الإقليمية الأساسية و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي و تحدث بموجب قانون، و للبلدية إقليم و اسم و مركز[5]. وللبلدية دورهام في مجال التنمية المحلية، حيث منحت لهل كافة الصلاحيات التي تجعل منها أداة لخدمة المواطن وهذا لن يتأتى إلا إذا كانت البلدية متكاملة من حيث مواردها المادية و البشرية.

3. الحوكمة المحلية الرشيدة (الحكم الرشيد المحلي):

وتعني استخدام السلطة السياسية وممارسة الرقابة على المجتمع المحلي، من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويعني هذا المفهوم وفقا للبنك الدولي نوع

[3] فريدة قصيرمزياني، **مبادئ القانون الجزائري**، مطبعة قرفي، باتنة،2001، ص 178.
[4] قانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 والمتعلق بالولاية، ص ص52-53 .
[5] قانون رقم 08/90 المؤرخ في1990/04/07 والمتعلق بالبلدية، المادة 01 و02.

العلاقة بين الحكومة والمواطنين، وليس مجرد التركيز على فعالية المؤسسات المتعلقة بإدارة شؤون الدولة والمجتمع. ولذلك يركز المفهوم على قيم المسائلة، والشفافية، والقدرة على التنبؤ، والمشاركة الواسعة من جميع قطاعات المجتمع.

ويوضح الإعلان الذي صدر عن مؤتمر الإتحاد الدولي لإدارة المدن الذي عقد في صوفيا في ديسمبر 1996 عناصر الحوكمة المحلية الرشيدة **Good Local Governance** على النحو التالي:

- ✓ نقل مسؤولية الأنشطة العامة الملائمة إلى المستويات المحلية المختلفة بموجب القانون.
- ✓ لامركزية مالية وموارد كافية للقيام بتلك الأنشطة على المستوى المحلي.
- ✓ مشاركة حقيقية للمواطن في صنع القرار المحلي.
- ✓ تهيئة الظروف الذي من شأنها خصخصة الاقتصاد المحلي.

وتتسم الحوكمة المحلية الرشيدة بما يلي:

- ✍ **المشاركة (Participation)**: بمعنى تهيئة السبل والآليات المناسبة للمواطنين المحليين كأفراد وجماعات، من أجل المساهمة في عمليات صنع القرارات، إما بطريقة مباشرة أو من خلال المجالس المحلية المنتخبة تعبر عن مصالحهم وعن طريق تسهيل التحديد المحلي للقضايا والمشكلات. وفي إطار التنافس على الوظائف العامة، يتمكن المواطنون من المشاركة في الانتخابات واختيار الممثلين في مختلف مستويات الحكم. ويمكن أن تعني المشاركة أيضا المزيد من الثقة وقبول القرارات السياسية من جانب المواطنين، الأمر الذي يعني زيادة الخبرات المحلية.
- ✍ **المساءلة (Accountability)**: يخضع صانع القرار في الأجهزة المحلية لمساءلة المواطنين والأطراف الأخرى ذات العلاقة.

- **الشرعية (Legitimacy)**: قبول المواطن المحلي لسلطة هؤلاء الذين يحوزون القوة داخل المجتمع ويمارسونها في إطار قواعد وعمليات وإجراءات مقبولة وأن تستند إلى حكم القانون والعدالة، وذلك بتوفير فرص متساوية للجميع.
- **الكفاءة والفعالية (Efficiency & Effectiveness)**: ويعبر ذلك عن البعد الفني لأسلوب النظام المحلي ويعني قدرة الأجهزة المحلية على تحويل الموارد إلى برامج وخطط ومشاريع تلبي احتياجات المواطنين المحليين وتعبر عن أولوياتهم، مع تحقيق نتائج أفضل وتنظيم الإستفادة من الموارد المتاحة.
- **الشفافية (Transparency)**: إتاحة تدفق المعلومات وسهولة الحصول عليها لجميع الأطراف في المجتمع المحلي. ومن شأن ذلك توفير الفرصة للحكم على مدى فعالية الأجهزة المحلية. وكذلك تعزيز قدرة المواطن المحلي على المشاركة. كما أن مساءلة الأجهزة المحلية مرهون بقدر المعلومات المتاحة حول القوانين والإجراءات ونتائج الأعمال.
- **الإستجابة (Responsiveness)**: أن تسعى الأجهزة المحلية إلى خدمة جميع الأطراف المعنية، والاستجابة لمطالبها، خاصة الفقراء والمهمشين، وترتبط الاستجابة بدرجة المساءلة التي تستند بدورها على درجة الشفافية وتوافر الثقة بين الأجهزة المحلية والمواطن المحلي.

4. إدارة التنمية المحلية:

تهتم إدارة التنمية بوضع الأهداف، واختيار النظريات، وتحديد الأولويات، وتصميم الإطار العام للتنمية بمشتقاته المختلفة –سياسية واقتصادية واجتماعية- ، ولعل أن موضوعنا يتحدث عن التنمية المحلية، ومشاركة الأهالي الحكومة في تخطيط التنمية من أجل إنجاح برامج الحكومة ومن أجل تحسين المستوى المعيشي للمجتمع المحلي[6]. لذلك فإن إدارة التنمية هي الوسيلة التي يتم بها تصميم عملية

[6] محمد فرحي، **دور البعد الروحي في إدارة التنمية الاقتصادية وأثره في محاربة الفساد الإداري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول (الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية) يومي:04/03 ديسمبر 2006، معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي خميس مليانة.

التنمية وهي المرتكز الأساسي لقيام تنمية شاملة متوازنة، وإدارة التنمية تعني مهمة القوى الفاعلة في المجتمع من سياسيين وكوادر فنية ومهندسين ومبدعين.

وسنحاول أن نعطي تعريف لإدارة التنمية المحلية كالتالي: " إدارة التنمية المحلية هي إدارة شمولية تعمل على صياغة برامج وخطط تنموية لتحقيق أهداف تنموية محلية مستدامة من أجل تنمية المجتمع المحلي، انطلاقا من انصهار كل من الإدارة الحكومية بجميع هيئاتها ومؤسساتها والأهالي والمجتمع المدني المحلي من أجل اتخاذ قرارات وسياسات تتجاوب مع احتياجات المجتمع المحلي وتحقيق المصلحة العامة. بما يحقق مزايا عديدة، ويحقق السعادة للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة"[7].

ثانيا: أسباب تعثر التنمية المحلية في الجزائر

لا تزال تعترض طريق التنمية المحلية في الجزائر سلبيات وإخفاقات، منعتها من تحقيق أهدافها على الوجه المقبول، وهي متعددة، منها الإدارية والتنظيمية و الهيكلية والاجتماعية والاقتصادية و السياسية خاصة في ظل الاعتماد شبه الكلي على قطاع المحروقات وضعف القطاعات الأخرى التي لا تتجاوز مساهمتها في الصادرات أكثر من 3٪. وتجدر الإشارة إلى أن معظم هذه الأسباب تتدرج تحت مستويات مختلفة لها تأثيرات كبيرة ومباشرة على المستويات الأخرى وتتمثل فيما يلي:

1. أسباب تنظيمية وإدارية:

من أهمها:

- تفشي البيرقراطية ومركزية القرارات.
- تفشي مختلف أشكال الفساد الإداري.
- غياب التنسيق بين مخرجات الجامعة ومتطلبات سوق العمل ومواكبة التنمية المحلية.

[7] بتصرف: شيبوط سليمان، سبخاوي محمد، **إدارة التنمية الريفية ومكافحة الفقر الريفي بالجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول: واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 27-28 أكتوبر 2009.

- التسيير الرديء لموارد الولاية والبلدية.
- عدم التوازن الجهوي بين الولايات والبلديات، خاصة سكان الجنوب الذين يعانون من فقر مدقع، نتيجة عدم وجود برامج تنموية وأغلفة مالية كبيرة للنهوض بالتنمية المحلية.

2. أسباب اقتصادية:

من أهمها:

- الاعتماد الكبير على قطاع المحروقات في تحصيل الإيرادات ووجود عجز تجاري خارج قطاع المحروقات.
- ارتفاع نسبة الأمية في بعض البلديات، نتيجة عدم وجود مدارس وصعوبة تنقل الأطفال إلى المدارس، إضافة إلى ارتفاع أسعار الأدوات والكتب المدرسية.
- تفشي الفقر والذي يتضمن أبعادا وتحديات اجتماعية وسياسية، حيث تشير آخر الإحصائيات إلى أن ربع سكان الجزائر تحت متوسط خط الفقر، حيث يعاني الجزائريون في بعض البلديات الفقيرة من انعدام الخدمات الضرورية كالصحة والتعليم والمياه الصالحة للشرب وتدني المستوى المعيشي للفرد وانعدام التدفئة والكهرباء.
- ارتفاع الأسعار بسبب ارتفاع مستويات التضخم، مما أدى إلى تدهور مستوى المعيشة.
- تفشي البطالة والتي لها أبعاد خطيرة، خاصة البطالة التي تمس خريجي الجامعات، والتي أدت إلى هجرة بعض الكوادر والإطارات، أو إلى الهجرة الغير الشرعية (الحرقة).
- برامج التعديل أو التصحيح الهيكلي تعتبر كذلك من أهم الأسباب التي أدت إلى تنامي الفقر والبطالة، بسبب غلق المصانع و المؤسسات.

3. الأسباب السياسية:

من أهمها:

- عدم الاستقرار السياسي وخاصة في فترة التسعينيات.
- ظاهرة الإرهاب والتي أثرت كثيرا على الجزائر، وخاصة في بعض الولايات والبلديات، مما أثر على البنى التحتية في البلديات والدوائر المعزولة.

4. الأسباب التمويلية:

من أهمها:

- ضعف المصادر الجبائية المحلية في تمويل الميزانية المحلية.
- عدم تساوي الموارد المحلية بين الجماعات المحلية، بسبب عدم وجود معيار معين ومحدد لتوزيع الضرائب والرسوم، وكذلك إلى تمركز بعض النشاطات الصناعية والتجارية في بعض الولايات على حساب ولايات أخرى.
- ضعف تطور العائدات الجبائية المحلية موازاة مع التطور السريع للنفقات مما أدى إلى تزايد الأعباء على كاهل بعض البلديات.
- انخفاض مستوى الاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار المحلي في بعض الولايات والبلديات.
- تخلف النظام المصرفي بمختلف مؤسساته.
- غياب شبه كلي لأسواق الأوراق المالية.

5. الأسباب الهيكلية:

من أهمها:

- عدم كفاية وعدم التوازن في توزيع شبكات النقل والمواصلات.
- تمركز السكان في المناطق الساحلية، حيث يتمركز 63.9٪من السكان في الشمال على مساحة صغيرة قدرها 4٪ من المساحة الإجمالية للقطر.
- استقرار 27.5٪ من السكان في مساحة نسبتها 9٪ وتوطن 8.9٪ فوق مساحة شاسعة تمثل 83٪ من إجمالي مساحة البلد.
- توطن واستقرار أغلب المرافق والأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المدن الكبرى وبالأخص في الشمال والتي تتراوح نسبتها بين 56٪ و91٪.

ثالثا: دور الإدارة المحلية الجزائرية في التنمية المحلية

تسعى الإدارة المحلية الجزائرية إلى تحقيق دور فعال في التنمية المحلية. وفي هذا السياق نؤكد أن الإدارة المحلية بمعناها الضيق تعني السلطة التنفيذية في الحكومة المحلية ويقابلها المجلس البلدي والولائي اللذان يمثلان السلطة التشريعية المحلية. أي أن الإدارة المحلية تكون تحت إدارة المجلس الشعبي البلدي والولائي حيث يعملون على تنفيذ سياساته وتشريعاته، ويكمن دور الإدارة المحلية في تنفيذ البرامج التي تقدمها الدولة، ويكون تحقيق أهداف هذه البرامج التنموية على درجة عالية من خلال التمثيل الشعبي للمجالس الشعبية والولائية على متابعتها وانجازها استجابة للرأي العام من خلال عملية صنع القرار المحلي.

1. خصوصية بيئة الإدارة المحلية الجزائرية:

من أجل المعرفة العملية لعلاقة تخلف البيئة السياسية والإدارية الاجتماعية بعجز بناء الحكم الصالح للإدارة المحلية في الجزائر، يمكن مقاربة الموضوع من خلال التطرق إلى خصائص الحكم السيئ أو غير الصالح **(Poor Governance)** . وهذا حتى يسهل علينا معرفة أسباب استمرارية العجز في التوصل إلى عمل تنموي إداري شامل في الجزائر، و من ثمة تحديد آليات معالجتها . هذه الخصائص تتمثل في :

- الحكم الذي يفشل في الفصل الواضح بين المصالح الخاصة و المصلحة العامة، وبين المال العام و الخاص، و يتجه بشكل دائم إلى استخدام الموارد العامة أو استغلالها لصالح مصلحة خاصة.
- الحكم الذي ينقصه الإطار القانوني، و لايطبق مفهوم حكم القانون.
- الحكم الذي لديه عدد كبير من المعوقات القانونية و الإجرائية أمام الاستثمار الإنتاجي بما يدفع نحو أنشطة الربح الريعي و المضاربات.
- الحكم الذي يتميز بوجود أولويات تتعارض مع التنمية و تدفع نحو الهدر في الموارد المتاحة و سوء استخدامها.

- الحكم الذي يتميز بوجود قاعدة ضيقة و مغلقة و غير شفافة للمعلومات، و لعملية صنع القرار بشكل عام، و عمليات وضع السياسات بشكل خاص.
- الحكم الذي يتميز بوجود الفساد و انتشار آلياته بما في ذلك القيم التي تتسامح مع الفساد.

2. أهداف الإدارة المحلية الجزائرية لتحقيق التنمية المحلية الناجحة:

التنمية المحلية الناجحة هي التي تبنى وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم لذلك يجب أن تكون أهدافها بالضرورة ذات أبعاد مختلفة منها. حيث تعمل الإدارة المحلية على تحقيق أهداف من إنجاح عملية التنمية، ويتم ذلك عن طريق مجموعة من الأهداف، وتتمثل فيما يلي:

- حشد وتثمين الموارد البشرية والطبيعية والأملاك المحلية وترشيد استعمالها.
- دعم الأنشطة الاقتصادية المنتجة للثروات (صناعة- زراعة- خدمات) وتشجيع إنشاء المقاولات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الإنتاجية بما فيها أنشطة الأسر وتعزيز شبكة الخدمات في الوسط الريفي والحضري بتكاتف وتوحيد الجهود.
- التخفيف من الفوارق التنموية بين الأقاليم والولايات وداخل الإقليم الواحد.
- ترقية الأنشطة الاقتصادية الملائمة لكل إقليم من خلال مراعاة الخصوصية التي تميز كل جهة.
- إدخال واستخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في مختلف الميادين الإنتاجية والخدمية.
- تنمية التهيئة الحضرية عن طريق تشجيع الاستثمار العمومي والخاص الوطني والأجنبي.

[8] أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مداخلة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 ، على الموقع الإلكتروني: WWW.ULUM.NL (2010/03/25)

- وضع سياسة اقتصادية جوارية وتفعيلها لتتوافق معها مختلف النشاطات القطاعية الاقتصادية والاجتماعية.
- إقحام المواطنين في تحديد الاحتياجات وإشراكهم في الأعمال المراد القيام بها.
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان بالأخص في المناطق الريفية.
- ضمان العدالة في الاستفادة من المرافق والخدمات الأساسية (التطهير، التزود بالماء الشروب، الإنارة، الغاز، الكهرباء، المواصلات، الاتصالات، الصحة، التربية والتكوين، الرياضة، الترفيه، لثقافة والشؤون الاجتماعية والدينية).
- محاربة الفقر والإقصاء والفوارق الاجتماعية والتهميش ودعم الفئات الضعيفة والهشة المهمشة وإدماجها في المجتمع.
- القضاء على البناء غير اللائق عبر توسيع برامج السكن الاجتماعي الموجه للفئات الضعيفة الدخل وإخلاء سطوح وأقبية البنايات.
- التصدي للآفات الإجتماعية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدات والبغاء ...الخ) و العمل على نشر الفضيلة عبر برامج التوعية والأبواب المفتوحة والحملات المنظمة وتنظيم الندوات والمحاضرات التي تغرس القيم النبيلة والتضامن.

3. برامج الإدارة المحلية التنموية في الجزائر:

عملت الجزائر على تجسيد التنمية المحلية من خلال نوعين من البرامج التنموية، تتمثل في برامج التجهيز والبرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية، وتتمثل فيما يلي:

- **برامج التجهيز:** حسب ما قضت به المادة 05 من المرسوم رقم 81 / 380 هناك نوعين من المخططات تقوم بها الجماعات المحلية في مجال التنمية احدهما بلدي يتم على مستوى البلدية PCD و الآخر قطاعي يتم على مستوى الولاية PSD . و سنوضح كلا المخططين .

- **المخطط البلدي للتنمية:** هو عبارة عن مخطط شامل للتنمية في البلدية و هو أكثر تجسيدا للامركزية على مستوى الجماعات المحلية و مهمته توفير الحاجات الضرورية للمواطنين و دعما للقاعدة الاقتصادية و محتوى المخطط عادة يشمل التجهيزات الفلاحية و القاعدية و تجهيزات الانجاز و التجهيزات التجارية و تنص المادة 86 من القانون رقم 08/90 على انه على البلدية إعداد مخططاتها و السهر على تنفيذها، و تسجيل المخطط البلدي للتنمية يكون باسم الوالي بينما يتولى رئيس المجلس الشعبي البلدي السهر على تنفيذه و يشترط في هذا المخطط أن يكون متماشيا مع المخطط القطاعي للتنمية و كذا المخطط الوطني للتنمية.
- **المخطط القطاعي للتنمية:** هو مخطط ذو طابع وطني حيث تدخل ضمنه كل استثمارات الولاية و المؤسسات العمومية التي تكون وصية عليها و يتم تسجيل هذا المخطط باسم الوالي و الذي يسهر على تنفيذه كذلك.

ويكون تحضير المخطط القطاعي للتنمية بدراسة اقتراحات مشاريعه في المجلس الشعبي الولائي و الذي يصادق عليه بعد ذلك،ثم تكون دراسة الجوانب التقنية من طرف الهيئة التقنية بعد إرسال المخططات لها.

4. البرامج المرافقة و المدعمة للإصلاحات الاقتصادية:

وهي برامج تستجيب لوضعيات معينة، فهي بذلك ترمي إلى التكفل بتلك الوضعيات لتجاوزها من أهم هذه البرامج :

- **برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي:** هو برنامج بادر به رئيس الجمهورية يمتد على مدى أربع سنوات (2001- 2004) بغلاف مالي قدره 525 مليار دينار جزائري منها 114 مليار دينار جزائري للتنمية المحلية، و يتمحور هذا البرنامج حول الأنشطة المخصصة لدعم المؤسسات و الأنشطة الزراعية المنتجة و غيرها و

[9] أحمد شريفي، مرجع سبق ذكره.

إلى تعزيز المرافق العمومية في ميدان الري و النقل و المنشآت القاعدية و تحسين ظروف المعيشة و التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية.

- **برنامج صندوق الجنوب:** هو برنامج يهدف إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات الأساسية بالمناطق الجنوبية بالوطن لتجاوز التخلف الذي تعانيه في هذا المجال مقارنة بالمناطق الشمالية من الوطن .
- **الصناديق الخاصة:** تهدف هذه الصناديق إلى التكفل بالعجز في ميدان التجهيزات عبر ولايات الوطن المتخلفة بالمقارنة مع ولايات أخرى في إطار محاربة الفوارق الجهوية.

بالإضافة إلى صناديق أخرى نذكر منها : الصندوق الوطني للضبط و التنمية الفلاحية و صندوق الكوارث الطبيعية...الخ.

- **برنامج دعم النمو:** يمتد من (2005- 2009م) يبلغ حجمه الاستثماري الحالي 9000 مليار دينار جزائري خصص منه 1908.5 مليار دينار جزائري للبرامج المحلية[10].

هذه البرامج ركزت في مجموعها على تحسين إطار معيشة السكان، وبعث التشغيل، وتوفير شروط استقرار النشاطات وإعادة التوازن الجهوي، والجدول التالي يوضح حجم الأموال المخصصة للتنمية المحلية حسب وزارة المالية، وكان من نتائج هذه البرامج مايلي:

- ✓ زيادة نسبة تمدرس الأطفال الذين تتراوح أعمارهم من 06إلى 15 إلى 87.61٪ سنة 1998م وانتقلت إلى 94.07٪ سنة 2006م، وهذا من شأنه تخفيض نسبة الأمية مستقبلاً بشكل كبير خاصة إذا علمنا أن معدل الأمية كان سنة 1962م يقدر بـ 98٪.
- ✓ بلغت نسبة التلاميذ المستفيدين من الإطعام المدرسي 12.8٪ سنة 1999 م وارتفعت إلى 47٪ سنة 2006م ويطمح القطاع إلى بلوغ نسبة 60٪ سنة 2009م،

[10] أحمد شريفي، مرجع سبق ذكره.

وهذا سوف يكون له انعكاس إيجابي على قدرة التحصيل عند التلاميذ خاصة في المناطق الريفية.

- ✓ ارتفع عدد المتربصين في معاهد التكوين المهني بنسبة 63٪ سنة 1998م ليصل إلى 71٪ سنة 2006 بفضل إنجاز 418 مؤسسة تكوين خلال نفس الفترة.
- ✓ ارتفاع القدرات البيداغوجية للتعليم العالي (عدد مقاعد الدراسة) بمعدل 97.
- ✓ ارتفع معدل إيصال الكهرباء إلى 84.58٪ سنة 1998م و95٪ عام 2004م وبلغ 96٪ سنة 2006 م وهو ما يعادل 5.7 مليون أسرة.
- ✓ التزويد بالغاز الطبيعي بلغ نسبة 37٪ سنة 2006م.
- ✓ الربط بشبكة التطهير ارتفع إلى 87٪ سنة 2006م.
- ✓ إنجاز 9935 كلم من الطرقات خلال الفترة (1998- 2006م) مما سمح بفك العزلة عن كثير من جهات القطر وربط بعضها البعض.
- ✓ انتقل معدل شغل المسكن من 5.82 سنة 1998م إلى 5.50 سنة 2004م و5.4 عام 2006 م بفضل إنجاز 963.675 ألف مسكن.

إن النتائج الإيجابية المسجلة خلال سنة 2004 تؤكد على أن ظاهرة الفقر في تراجع مستمر، و هذا التراجع الذي لوحظ في سنة2000 و تأكد خلال سنة 2004، تم بفضل مختلف الجهود التي بذلتها الدولة من أجل محاربة هذه الظاهرة حيث ساهم تطبيق برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي في تخفيض نسبة الفقر من خلال توجيه جزء هام من البرنامج 38.8 ٪ من إجمالي المبلغ المخصص للبرنامج نحو العمليات و المشاريع الخاصة بدعم التنمية المحلية و تنمية الموارد البشرية والتي تساهم في محاربة هذه الظاهرة بمختلف أشكالها.

رابعا: إدارة التنمية المحلية بين المشاركة والممارسة

تعد عملية التنمية المحلية من الأولويات الهامة، لأي مجتمع يسعى إلى التطور والتقدم الاقتصادي والاجتماعي والحضاري، خاصة في البلدان النامية. والجزائر باعتبارها إحدى هذه البلدان فإنها تسعى نحو التطور من خلال عملية التنمية

الشاملة، و من بين ذلك كانت التنمية المحلية إذ تعد من العمليات التي يمكن عن طريقها تنسيق وتوحيد جهود الأفراد والهيئات الحكومية لتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في التجمعات المحلية، وجعل هذه التجمعات جزءاً متكاملاً في الدولة ومساعدتها على أن تسهم إسهاماً فعالاً في تحقيق التقدم الوطني.

إن هذه المكانة المتميزة للتنمية المحلية جعلتها تحتل موقعاً بارزا في إستراتيجية وسياسة التنمية بالجزائر في جميع مراحلها ومحطاتها، سواء في ظل نظام التخطيط (1967- 1989م) أوفي إطار الإصلاحات، والتحول نحو اقتصاد السوق الذي شرعت فيه منذ 1990م، ويتجلى ذلك في نوع البرامج التي وجهتها الدولة لها والمتمثلة في البرامج القطاعية غير المركزة (PSD) الموكل أمر تسييرها للولايات والبرامج البلدية للتنمية(PCD)المناط إدارتها للبلديات إضافة إلى حجم الاستثمارات المنفذة التي خصصت لها مبالغ معتبرة حيث أسهمت إلى حد كبير في تلبية الاحتياجات الآنية المحلية للسكان غير أن نجاح هذه الإستراتيجية لا يتوقف عند هذا الحد بل يتعداه إلى ضرورة توافر عدة جهود من طرف العناصر الفاعلة في هذه السياسة و أخذ كل عنصر بدوره .

1. العناصر الفاعلة في إدارة التنمية المحلية:

- **الحكومة:** إعطاء الدور القيادي للدولة في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وطنياً ومحلياً باعتبارها ممثلة المجتمع والمعبرة عن إرادة المواطنين، حيث تتمثل في المجالس الشعبية والولائية المنتخبة بطريقة نزيهة والتي تعمل على تحقيق طموحاتهم في التقدم الاقتصادي والاجتماعي.
- **المشاركة الشعبية و منظمات المجتمع المدني**[11]: ونعني بالمشاركة الشعبية في عمليات التنمية المحلية كافة الجهود التي يبذلها المواطنون للتأثير في الإدارة ومعاونتها في اتخاذ القرارات والسياسات التي تتجاوب مع احتياجاتهم وتحقق المصالح العامة. والمشاركة قيمة اجتماعية في ذاتها وأسلوب اجتماعي يحقق

[11] بتصرف : مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، على الموقع الإلكتروني: www.ngoce.org (2010/03/25).

مزايا عديدة، ويعرفها البعض بأنها جميع صور استفادة المواطنين من الفرص حيث تعد منظمات المجتمع المدني من الركائز الأساسية في إطار منظومة التنمية الشاملة والمستدامة التي تعمل على الارتقاء والنهوض بالمجتمع المحلي سياسياً واجتماعيا ً واقتصادياُ وصحياً وثقافياً ومن أمثلتها المؤسسات التنموية المحلية وجمعيات تنمية المجتمع المحلي، ودور الحضانة الريفية، والمؤسسات التعليمية ومراكز الشباب البلدية وجمعيات الرعاية الصحية والمؤسسات الحقوقية.

- **التخطيط العلمي الهادف:** يمثل التخطيط منهجاً عملياً وأداة فعالة وحيادية يمكن تطبيقه على المستوى الوطني والمحلي مهما كانت طبيعة النظام الاقتصادي المعتمد أو المنهج السياسي المتبع فهو عملية تغيير اجتماعي وتوجيه واستثمار طاقات المجتمع وموارده عن طريق مجموعة من القرارات الرشيدة التي يشترك في اتخاذها الخبراء وأفراد الشعب وقادتهم السياسيين لتحقيق وضع اجتماعي أفضل للمجتمع على كافة مستوياته كنسق في فترة زمنية في ضوء الأيديولوجية والحقائق العالمية والقيم التي يمكن استخدامها وتوظيفها في إحداث التغيير المطلوب□□ .
- **الجامعات و مراكز البحث:** مما يلاحظ أن العديد من الحكومات في الدول النامية قد أنشأت مؤسسات بحثية متخصصة في مختلف مجالات التنمية لتساعدها في صياغة و متابعة و تقييم الأهداف المسطرة للتنمية، وتختلف هذه المؤسسات باختلاف الأقطار في مدى استقلاليتها و مدى الحرية البحثية المتاحة لها في مجال تقديم التقييم العلمي النقدي لمسار العملية التنموية، و تعتبر الجامعة من أهم هذه المراكز البحثية لما تقدمه من إطارات مؤهلة تساهم في متابعة التطورات الفكرية و المنهجية في مجالات تخصصها.
- **البنوك والصناديق العمومية:** إنّ للبنوك للتجارية دورا حاسما في عملية القيام بالمشاريع التنموية فهي على المستوى الوطني والمحلي شريك مالي لإنجاز سياسة

[12] أحمد شريفي، مرجع سبق ذكره.

التنمية. أمّا على المستوى المحلي فإن ممثلي الوكالات المحليّة هم أعضاء في مختلف هيئات الاستشارة و المتابعة مثل خليّة التنشيط واللجنة التقنية للدائرة والولاية.أما فيما يخص الصناديق العمومية و نظرا للعجز الذي تعرفه الجماعات المحلية لجأت الدولة إلى إنشاء الصندوق المشترك للجماعات المحلية بهدف تكوين التضامن المالي ما بين الجماعات المحلية. والصندوق المشترك للجماعات المحلية حسب المرسوم رقم86– 266 هو مؤسسة عمومية ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية والاستقلال المالي ويتكفل بالمساهمة في تمويل التنمية المحلية بتخصيص إعانات سنوية للبلديات و الولايات.

- **العنصر البشري المحلي:** إن العنصر البشري المحلي له دور كبير في مجال إدارة التنمية المحلية، ودوره حاسم في نجاح جهود التنمية المحلية وحتى الريفية، لذلك أصبح محور اهتمام الدول ومراكز البحوث والدراسات المتخصصة في التنمية البشرية.

2. المشاركة الشعبية في أدارة التنمية المحلية و العوامل المؤثرة عليها:

يعتمد نجاح أو فشل عمليات التنمية المحلية الجزائر خصوصا إلى حد كبير على مدى استخدام أسلوب أفضل وأوفق في إدارة هذه العمليات. إن إدارة التنمية إدارة مشتركة بين المشاركة الشعبية والحكومية يمكن أن تؤدي إلى نجاح الخطط التنموية مع ضرورة توافر بقية الظروف الموضوعية والإمكانيات الأساسية اللازمة للتنمية.

- **أهداف المشاركة في إدارة التنمية المحلية**[13]: وتهدف المشاركة في إدارة عمليات التنمية المحلية إلى عدة أمور منها:
  - ترشيد سياسات وقرارات إدارة التنمية.
  - الإسراع بإحداث التغيرات السلوكية الضرورية لنجاح التنمية.
  - إدراك المواطنين للإمكانيات المتاحة للتنمية.

[13] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

- الحرص على المال العام.
- تدعيم الرقابة الشعبية على المشروعات الحكومية.
- تؤدي المشاركة إلى فتح قنوات للتفاهم بين الحكومة والشعب.

غير أنه يلاحظ أن حجم المشاركة الحالي أقل من المستهدف، ويرجع ذلك إلى عدة أمور منها:

- ✓ حداثة العهد بالأخذ بمفهوم المشاركة الشعبية بمعناها الواسع في الجزائر.
- ✓ ضعف إيمان الإدارة بالمشاركة الشعبية على أساس أن المواطنين أقل كفاية وتخصصا من عمالها، وأنهم لا يدركون المسائل العلمية والفنية قدر إدراك الموظفين المتخصصين لها أنهم غالبا يجهلون الجوانب القانونية التي تنظم شؤون المجتمع، وبالتالي تؤدي مشاركتهم إلى إلحاق الضرر بالمصلحة العامة والعملية الإدارية.
- ✓ غموض النصوص القانونية ذات العلاقة بالمشاركة وعدم الاهتمام بتفسيرها للمواطنين بطريقة تتناسب مع مستوى إدراكهم وفهمهم.
- ✓ استمرار رواسب النظم البيروقراطية وغيرها من العوامل التي تخلفت عن فترات الاحتلال وما أعقبها من فترات في أغلب الدول النامية.

✍ **العوامل المؤثر في حجم المشاركة وفعاليتها :**

- **عوامل من جانب الإدارة:** وتتمثل هذه العوامل في:

- ✓ أسلوب تنظيم إدارة التنمية المحلية، فقد يكون التنظيم تنظيما بيروقراطيا ويقصد بذلك أن تشكل إدارة التنمية كلية من موظفين حكوميين قد يقيمون في نطاق الوحدة موضوع التنمية، ويخضعون رئاسيا لإدارات على مستوى إقليمي والمستوى المركزي، مثل هذا النوع من التنظيم لا يفسح المجال لمشاركة المواطنين.

وقد يكون التنظيم تنظيما ديمقراطيا، وهذا النوع من التنظيمات يقوم على أساس إخضاع هذه الإدارة العامة للمواطنين عن طريق تمثيلهم في السلطة التي تملك

حق إقرار خطط التنمية المحلية، ويشجع هذا النوع من التنظيم المواطنين على الاستفادة من صور المشاركة المتاحة لهم، للتعاون مع الإدارة.

- ✓ سلوك الإدارة تجاه المواطنين؛ فالإدارة ليست مجرد بناء تنظيمي لكنها مجموعة من العلاقات بين العاملين وبينهم وبين المواطنين الذين يتعاملون معهم، وتتأثر أنماط سلوك الإدارة تجاه المواطنين بالعوامل الإيكولوجية للإدارة ومدى وضوح القوانين واللوائح المنظمة لعملية المشاركة، وينكمش حجم المشاركة إذا مارس العاملون العملية الإدارية بمفهوم كونها سلطة مترفعة على الأهالي وعليهم الالتزام بتعليماتها.

وتكون المشاركة مرغوبا فيها إذا مارست الإدارة صلاحياتها بمفهوم أنها تؤدي خدمة للمواطنين أصحاب المصلحة الحقيقية في التنمية المحلية، ويمكن دعم إدارة التنمية المحلية بالمواطنين بوسائل منها: تأمين اتصالات مباشرة بين الإدارة والمواطنين، وتأمين اتصالات غير مباشرة بينهم من خلال وسائل الإعلام المختلفة، وعمل صناديق تلقي المقترحات والشكاوى واستطلاع رأي الهيئات والجمعيات الأهلية العاملة في مجال التنمية.

- **عوامل من جانب المواطنين**:[14] تتمثل هذه العوامل في:

- ✓ عوامل سلوكية: فمن الحاجات الإنسانية الحاجة إلى تحقيق الذات وتمثل هذه الحاجة قيمة كبيرة بالنسبة لعملية المشاركة الشعبية، ويختلف مفهوم الأفراد في وسيلة تحقيق الذات، فالبعض يرى أنها تتمثل في ممارسة النفوذ أو الظهور، بينما يراها آخرون في تحقيق المنافع المادية وفريق آخر ينظر إليها على أنها الإسهام في رفع شأن المجتمع وتطويره، ويدور هذا كله في إطار ما يسمى بالسلبية، والإيجابية، والمصلحة الخاصة، والمصلحة العامة. وتختلف العملية من فرد لآخر وتؤثر هذه الأمور على عمليات المشاركة في عمليات إدارة التنمية.

[14] مركز التميز للمنظمات غير الحكومية، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

- ✓ العوامل الاجتماعية والاقتصادية: إذ يتأثر حجم المشاركة في إدارة التنمية الريفية بعوامل اجتماعية واقتصادية منها: الجنس، العمر، الحالة الاجتماعية، المستوى التعليمي والمستوى الاقتصادي.

وتؤكد نتائج بعض الدراسات الميدانية أن المتزوجين أكثر مشاركة من غير المتزوجين في المجالات الاجتماعية والسياسية المختلفة. وأظهرت الدراسات أيضا ارتفاع معدل المشاركة مع ارتفاع المستوى التعليمي والثقافي. وثمة دراسات عن العلاقة بين المستوى الاقتصادي والمشاركة تؤكد أن تدني الوضع الاقتصادي يؤثر ويتناسب تناسبا طرديا مع تدني المشاركة الشعبية. وبعد عرض وجهات النظر المدعمة لعمليات المشاركة وأهميتها يجب أن يكون واضحا أن هناك وجهة نظر ترى عكس ذلك، وترى وجهة النظر هذه أن المشاركة الشعبية تؤدي إلى إضعاف الشعور بالمسؤولية لدى رجال الإدارة، كما أنها ترفع تكلفة العملية الإدارية، وأنها تعطل عملية التنمية الريفية وغير ذلك من الأمور المردود عليها، ونعتقد أن ما سبق ذكره في أهمية وفوائد المشاركة كاف للرد على مثل هذه المزاعم.

- ✍ **تنمية المجتمع المحلي:** إن هدف التنمية هو الإنسان وتنمية القدرات التي تساعده على القيام بأدواره الاجتماعية والإنتاجية، فتنمية المجتمع المحلي مرهونة إلى حد بعيد بفاعلية نظم إعداد وتأهيل القوة العاملة فيه مهنياً وصحياً وحضارياً. كما يجب على الدولة ومؤسساتها و كافة مؤسسات المجتمع المدنى ضرورة تبنى برامج تنموية تركز على سكان البلديات، وتعد برامجها على أساس التخطيط العلمي الواعي الهادف إلى إشباع الاحتياجات الأساسية للسكان ذات المنفعة العامة، وتحسين ظروفهم وإطار معيشتهم من خلال النقاط التالية:

-تحسين المستوى الثقافي والعلمي لسكان المناطق البلدية و الريفية؛

-تفعيل دور المؤسسات ومنظمات المجتمع المدني في التنمية المحلية فيما يتعلق بالإرشاد والتوعية والتعبئة من أجل نجاح برامج التنمية المحلية و الريفية؛

-الاهتمام بالقطاع الزراعي والحرفي والصيد البحري من خلال توفير جميع الإمكانات للحرفيين والمزارعين والصيادين.

- توسيع دائرة الخيارات للنشاطات المدرة للدخل من خلال الإقراض المصغر؛
- تعزيز المستوى المعيشي المستدام في المناطق المحلية؛
- تثمين الموارد البشرية المحلية وخاصة سكان البلديات، وتأهيل وتدريب الأفراد مهنيا على استعمال التكنولوجيا والابتكار في المجال الفلاحي والحرفي، وترشيد استعمال الموارد المحلية؛
- دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الموجودة في المناطق الريفية (البلديات والدوائر) من طرف الدولة والبنوك التجارية .
- إدخال واستعمال التكنولوجيا الزراعية الجديدة والابتكارات الزراعية من أجل تحسين الناتج والإنتاجية؛
- التخفيف من الفوارق الاجتماعية والتهميش في المناطق المحلية والريفية، ودعم الفئات الهشة وإدماجها في المجتمع الريفي؛
- تحسين ظروف وإطار حياة المواطنين بتطوير مراكز الحياة وترقية نوعية الخدمات الجوارية، وتحسين فاعلية البرامج والأجهزة الاجتماعية لضمان الاستقرار الاجتماعي وتثبيت السكان في المناطق التي يسكنون فيها؛
- التصدي للآفات الاجتماعية في المناطق البلدية والريفية مثل (الجريمة والعنف والسرقة والمخدرات ...الخ)، و العمل على نشر الفضيلة عبر الجمعيات المحلية التوعوية؛
- إيصال الكهرباء وإصلاح الطرق مما يعملا على تحسين ظروف النقل والمعيشة للمجتمع؛
- تقديم الدعم الفلاحي للمزارعين الصغار، وإنشاء سكنات ريفية لائقة في البلديات؛
- فتح فضاءات ترفيهية للشباب الريفي، من خلال فتح مراكز ثقافية، وإنشاء ملاعب رياضية؛
- العمل على إيجاد فرص عمل لليد العاملة النسائية في البلديات، وذلك من أجل زيادة مشاركة المرأة في التنمية المحلية خاصة في مجال الحرف والصناعات التقليدية (الزربية، الأواني الفخارية..)؛

خامسا: الخاتمة والتوصيات

إن نجاح أو فشل برامج وخطط التنمية المحلية، يعتمد على المشاركة الشعبية والحكومة في إدارة التنمية المحلية، فالجماعات المحلية في الجزائر باعتبارها هيئة إدارية - بلدية أو ولاية – أسندت لها إدارة المرافق، بإمكانها تجاوز الإخفاقات والعوائق التي تعترضها، من خلال الشراكة المحلية بين مؤسسات المجتمع المدني والهيئات المحلية أو الحكومة المحلية حيث يتطلب منها تطوير نظام المسائلة والشفافية والرقابة بما يتناسب وطبيعة ودور هذه الأطراف الفاعلة في إدارة التنمية المحلية في الجزائر.

وعليه نقترح مجموعة من التوصيات من أجل تحقيق تنمية محلية تعزز وتقوي التنمية الوطنية في إطار شامل ومتكامل في الجزائر بما يلي:

- ✓ ضرورة المشاركة الشعبية الفعالة في التنمية المحلية من خلال التأثير على الإدارة من خلال اتخاذ قرارات مناسبة؛
- ✓ تبني برنامج واسع النطاق للإصلاح الزراعي يشمل تنظيم ملكية الأرض و إعادة توزيعها؛
- ✓ ضرورة الرعاية الصحية الأساسية (التحصين ضد الأمراض، توفير المياه النظيفة) والتعليم (محو الأمية، وإنشاء المدارس، والتدريب الفني للمزارعين والفلاحين والحرفين)؛
- ✓ الحاجة إلى اعتماد سياسات وبرامج التنمية المحلية التي تكفل اخذ الاحتياطات، بصورة أفضل، لزيادة الصمود والاستجابة للكوارث الطبيعية (الفيضانات، الزلازل..).
- ✓ الاهتمام بالزراعة التقليدية والأسرية في البلديات والدوائر، والإنتاج التي تحققه المؤسسات الصغيرة الحرفية؛

- ✓ تشجيع الإصلاح الزراعي، من خلال اتخاذ سياسات زراعية محكمة، ومنح مساعدات مالية وفنية للفلاحين، وضرورة استجابتها لاحتياجات وطموحات السكان الريفيين؛
- ✓ العدالة الاجتماعية وسيادة القانون، في إطار ديمقراطي ملائم للإصلاح الزراعي والتنمية المحلية؛
- ✓ الإصلاح الإداري مما يسمح بمسح ملكية الأراضي وإعطائها لمن يستحقها ويخدمها، وتوزيع كفئ للموارد المالية للفلاحين والحرفيين؛
- ✓ تحسين البنية التحتية في القرى والمداشر، وإيصال الكهرباء وتعبيد الطرق، من أجل دمج المناطق الريفية بما يخدم التنمية الريفية وبالتالي المحلية؛
- ✓ تدعيم الإستثمار المحلي، وإنشاء هيئات وصناديق خاصة تعمل على تمويل الجماعات المحلية؛
- ✓ تدعيم وتشجيع المشاركة الشعبية والعمل التطوعي المنظم من خلال إقامة المؤسسات الديمقراطية والسياسية والاجتماعية وإصدار التشريعات المنظمة لها من اجل استكمال الجهود الرسمية؛
- ✓ إيجاد إعلام محلي يهتم بشؤون التنمية المحلية والهيئات المشرفة عليها من أجل إبراز الاحتياجات والنقائص وتقويمها وتوعية المواطنين والمؤسسات بدورهم المحوري في بلوغ الأهداف المأمولة؛
- ✓ إطلاق قانون خاص جديد للبلدية والولاية يتماشى مع متطلبات التنمية المحلية الحديثة؛
- ✓ ترقية الجماعات المحلية لتكون في مستوى المهام المنوطة بها من خلال تقوية دورها والوقوف على المعيقات؛

قائمة المراجع:

1- عبد المطلب عبد المجيد، **التمويل المحلي والتنمية المحلية**، دار النشر الثقافية، الإسكندرية، مصر، 2001.

2- كمال التابعي، **تغريب العالم الثالث (دراسة نقدية في علم الاجتماع)**، دار المعارف، القاهرة، مصر، 1993.

3- فريدة قصيرمزياني، **مبادئ القانون الجزائري**، مطبعة قرفي، باتنة، 2001 .

4- قانون رقم 09/90 المؤرخ في 1990/04/07 والمتعلق بالولاية53 .

5- قانون رقم 08/90 المؤرخ في1990/04/07 والمتعلق بالبلدية، المادة 01 و02.

6- محمد فرحي، **دور البعد الروحي في إدارة التنمية الاقتصادية وأثره في محاربة الفساد الإداري**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني حول (الإصلاح الإداري والتنمية الاقتصادية) يومي:04/03 ديسمبر 2006، معهد العلوم الاقتصادية بالمركز الجامعي خميس مليانة.

7- شيبوط سليمان، سبخاوي محمد، **إدارة التنمية الريفية ومكافحة الفقر الريفي بالجزائر**، مداخلة مقدمة للملتقى الوطني الثاني حول: واقع وآفاق التنمية الريفية في الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة عمار ثليجي بالأغواط، 27- 28 أكتوبر 2009.

8- أحمد شريفي، **تجربة التنمية المحلية في الجزائر**، مداخلة منشورة في مجلة العلوم الإنسانية، السنة السادسة: العدد 40: شتاء 2009 ، على الموقع الإلكتروني: WWW.ULUM.NL (2010/03/25)

9- مركز التميز للمنظمات غير الحكومية ، على الموقع الإلكتروني: www.ngoce.org (2010/03/25).